



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23-27 آذار/مارس 2024

الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمن الابتكار والمسؤولية والإنصاف

قرار اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، بالإضافة إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف)، التي تؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في الاحتباس الحراري العالمي وانبعاثات غازات الدفيئة في جميع القطاعات ذات الصلة بناء على الوسائل المتاحة للتنفيذ، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، وشراكات التحول العادل للطاقة وغيرها من الإجراءات المتعددة المستويات والتعاونية في ضوء الظروف الوطنية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ - دعونا لا نتخطى الحدود، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018، خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ التي أقرها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ198 في آذار/مارس 2016، والوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) في كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تلاحظ أهمية تعزيز الشراكات بين جميع البلدان والبرلمانات والمؤسسات العامة والخاصة (الحكومية وغير الحكومية والبرلمانية الدولية) والمجتمعات المدنية (لا سيما الفئات الضعيفة) المعنية بمكافحة تغير المناخ، وأنه بدون هذا التعاون لتيسير العمل المناخي، ستكون آثار تغير المناخ أمراً لا مفر منه على جميع المستويات،

وإذ تدرك باتفاق دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تغير المناخ في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، والذي يمكن أن يصبح معياراً للشراكات في مجال العمل المناخي من خلال وضع استجابة للتقييم العالمي، ووضع خطة لسد



الثغرات في التنفيذ بحلول العام 2030، ودعوة الأطراف إلى التحول بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة للوصول إلى صافي الصفر، وإذ تدرك الحاجة الماسة إلى زيادة تمويل التكيف، ووضع أهداف لزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات عالمياً، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة العالمي بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً إلى الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثل في تحقيق تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي،

وإذ تضع في اعتبارها أن اتفاق باريس قد وضع آليات وإجراءات حتى تتمكن البلدان من تحديد مساهماتها المحددة وطنياً للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ وإذ تعرب عن تقديرها لأن جميع الأطراف في اتفاق باريس قد أبلغت عن المساهمات المحددة وطنياً التي تظهر التقدم نحو تحقيق هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس؛ وإذ تشير إلى أنه ترد حاجة إلى أهداف تخفيف أكثر طموحاً في المساهمات المحددة وطنياً لخفض الانبعاثات بسرعة،

وإذ تشير إلى إطلاق مشروع التعهد العالمي لغاز الميثان، خلال الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو، الذي يستند إلى بيانات علمية متينة ويتضمن التزاماً بخفض انبعاثات غاز الميثان العالمية بنسبة 30 في المئة على الأقل دون مستويات العام 2020 بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً إلى أن أكثر من 155 بلداً قد وقّع في الوقت الحاضر على التعهد العالمي بشأن غاز الميثان، وإذ تدرك بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التخفيض الجذري لانبعاثات الميثان، والبقاء على المسار الصحيح لتجنب ارتفاع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية في هذا العقد.

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن غاز الميثان يشكل 16 في المئة فقط من الغازات الدفيئة، فهو مسؤول عن ما يقرب من ثلث ظاهرة الاحتباس الحراري ويحسب حرارة أكثر بـ 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون، على الرغم من أنه يتبدد في الغلاف الجوي خلال عقود، وليس قرون كما هو الحال بالنسبة لثاني أكسيد الكربون، وإذ تعترف بكل من النشاط الحرجي، بفضل أهميته الحيوية في احتجاز ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج المواد الخام المتجددة للبناء، مثل الخشب ومشتقاته، بوصفها نشاطاً استراتيجياً للتنمية المستدامة للبلدان،



وإذ تعترف بأن الحق في بيئة نظيفة وصحية، بما في ذلك الحق في حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، هو حق أساسي مكرس في القوانين الوطنية والدولية على السواء،

وإذ تضع في اعتبارها أن البرلمانات تؤدي دوراً أساسياً في مراقبة السياسات الحكومية المتعلقة بالمسائل البيئية وكذلك في تخصيصات الموازنة، وسن التشريعات، ومراقبة تنفيذ التشريعات واللوائح ذات الصلة، وضمان المواءمة بين السياسات الوطنية، والالتزامات الدولية،

وإذ ترى أيضاً أن العديد من المبادرات البرلمانية تتناول الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتمويل عاجلين بشأن المناخ، بما في ذلك البرامج البرلمانية التي يجري تشكيلها للعمل المناخي ضد غاز الميثان،

وإذ تدرك أن الحد في انبعاثات الكربون أمر بالغ الأهمية في التعامل مع تغير المناخ وتخفيف الضرر البيئي، وأن الطاقة المتجددة دون الإضرار بالنظام البيئي توفر وسائل أنظف وأكثر استدامة لتلبية طلب الطاقة، مما يحقق الاستدامة البيئية ويوفر ميزة إضافية تتمثل في القدرة على توفير الطاقة حتى لأكثر الأشخاص حرماناً الذين يعيشون في المناطق النائية،

وإذ تدرك أيضاً التأثير الكبير للنزاعات المسلحة التي تحرض عليها الدول أو غير الدول على المناخ حيث تتسبب في إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، تؤدي إلى تدمير النظم البيئية التي تقوم حالياً بتخزين الكربون وامتصاص وإزالة الغازات الدفيئة من الغلاف الجوي، وكذلك، التسبب بالجرائم البيئية،

وإذ تدرك كذلك أن نشر مصادر الطاقة المتجددة في قطاعات الطاقة والحرارة والنقل هو أحد العوامل التمكينية الرئيسية للحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود الـ 1.5 درجة مئوية، وأن الحاجة إلى تشجيع نشر الطاقة المتجددة قد تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن المزيد من المدن والمناطق والبلدان، المتقدمة والنامية على السواء، تعمل على تعزيز واعتماد سياسات لنشر الطاقة المتجددة، وتعتبر الأهداف البيئية الملموسة وسهولة القياس ذات أهمية قصوى في هذا الصدد،



وإذ تؤكد على ضرورة إجراء تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع مسارات 1.5 درجة مئوية، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالتقييم العالمي الأول في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، من خلال مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم ثلاث مرات ومضاعفة المتوسط العالمي السنوي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول العام 2030، وكذلك من خلال تسريع التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة والابتعاد عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة،

وإذ ترحب بإعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي، الذي يؤكد على تسريع التحولات في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة والعدالة والميسورة التكلفة والشاملة من خلال مسارات مختلفة، كوسيلة لتمكين النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، والذي يدعو إلى الاعتراف بالاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة للبلدان النامية ودعم البيئات التمكينية الدولية والوطنية القوية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا الطوعي والمتفق عليه بشكل متبادل والحصول على تمويل منخفض التكلفة،

وإذ تدرك الحاجة التي تم التعبير عنها في القرار بشأن التقييم العالمي الأول في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف (COP28) للدول للمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ من خلال تسريع التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقنيات التخفيض والإزالة، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون،

وإذ تدرك أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الـ 27 لمؤتمر الأطراف (COP27) لتوفير تمويل للخسائر والأضرار للبلدان الضعيفة المتضررة بشدة من الفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المناخية، وإذ ترحب بالتشغيل اللاحق للصندوق العالمي للخسائر والأضرار في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف (COP28)،

وإذ تدرك كذلك دور البلدان المتقدمة في تقديم الدعم للبلدان النامية وتعزيز التعاون معها في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومنخفضة الانبعاثات؛ وإذ تؤكد على ضرورة توسيع نطاق التمويل بدرجة كبيرة لتلبية الاحتياجات العاجلة والمتطورة للبلدان النامية، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا والتمويل المنخفض التكلفة؛ وإذ تدعو إلى اتباع نهج جماعي لنقل التكنولوجيا وتنميتها، وتقاسم المعرفة، وإيجاد حلول مبتكرة، باعتبار ذلك أمراً حاسماً لتعزيز التقدم العادل والمستدام والفعال اجتماعياً؛ وإذ تؤكد أن كل دولة مسؤولة عن تهيئة مناخ استثماري جذاب يمكنه جذب رأس المال المحلي والدولي لتسريع التغيير،



وإذ تلاحظ الى أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكبرى، بوصفها أكبر المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن عدد سكان العالم أخذ في النمو بمعدل لم يسبق له مثيل، وأن ذلك أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على الطاقة على الصعيد العالمي، بمعدل يرجح أن يكون أسرع من النمو السكاني،

وإذ تدرك أنه، في إطار الجهود المبذولة لتلبية هذا الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة والتصدي لمسألة الاحترار العالمي، تم إحراز تقدم كبير في تصميم تكنولوجيات يمكن أن تحد من الانبعاثات وتسخر الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، ولكن تكاليفها لا تزال بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز وتشجيع التكنولوجيات الجديدة لتوسيع نطاق التكامل بين أنظمة تخزين الطاقة باستخدام البطاريات، تهدف إلى تحقيق المزيد من تكامل مصادر الطاقة المتجددة وتلبية متطلبات الطاقة الدينامية لعدد متزايد من السكان،

وإذ تشجع مواءمة معايير الهيدروجين الخالي من الكربون والهيدروجين المنخفض الكربون بهدف تعزيز التعاون العالمي، وتسهيل التجارة وتخفيف الابتكار، الذي يمتلك القدرة على إطلاق العنان لاقتصادات الحجم الكبير، وتشجيع نقل وتطوير التكنولوجيا، وتسريع الانتقال نحو مصادر طاقة أنظف، والوصول إلى الإمكانيات الكاملة للطاقة المتجددة،

وإذ ترحب بالمبادرات التعاونية التي اتخذتها بشأن حصول الجميع على الطاقة من منظمات المجتمع المدني لزيادة نشر تكنولوجيات الطاقة الخضراء لتوفير فرص الحصول على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، ودفع عملية التحول في مجال الطاقة،

وإذ تدرك الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الربط بين الشبكات والبنية التحتية المرنة للطاقة، وتكامل نظم الطاقة الإقليمية/العابرة للحدود في تعزيز أمن الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتيسير حصول الجميع على الطاقة بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة،



وإذ تسلط الضوء على أن تغير المناخ يؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل مختلف، حيث تتحمل النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومجموعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي تعاني من أوضاع هشّة، وضعف العواقب المترتبة عليها في كثير من الأحيان، كما تدعو إلى تنسيق الجهود لضمان اتخاذ إجراءات للتصدي لهذه التحديات. تعكس الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه التحديات نهجاً شاملاً ومنصفاً للعمل المناخي، بما في ذلك من خلال تعزيز عمليات الانتقال العادلة،

وإذ تدرك أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل فريد بالآثار الضارة لتغير المناخ وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لدعم القيادة النسائية وصنع القرار في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وبناء القدرة على التكيف، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،

وإذ تعترف بأن الشباب هم الشريحة الأكثر أهمية وديناميكية من السكان في المجتمع، وأنهم عوامل التغيير وأصحاب المشاريع والمبتكرين، وأنهم من خلال التعليم والعلم والتكنولوجيا، يقومون بتوسيع نطاق جهودهم واستخدام طاقاتهم ومهاراتهم اللازمة لتسريع العمل المناخي، مع مراعاة احتياجاتهم المشتركة، مثل الوصول إلى التعليم الجيد لإعدادهم لوظائف الغد؛ وتوفر العمل اللائق؛ والمساواة بين الرجل والمرأة والتوصل إلى كوكب صحي ونظيف ومستدام،

وإذ تضع في اعتبارها أن تعزيز الثقافة المناخية وتسخير وجهات نظر الشباب وأفكارهم الجديدة وطاقاتهم تشكل عنصراً حيوياً في الجهود الأوسع نطاقاً، لمعالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على الناس من جميع الأعمار، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والسلم والأمن؛ والحق في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ والمساواة بين الرجال والنساء (الجنسانية)؛ وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ومكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أهمية الاستثمارات في أنماط الحياة المستدامة والصحية، وتحولات الطاقة المستدامة والعادلة، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية، وكذلك في سياق الكفاح من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،



وإذ تدرك أن الاستهلاك والإنتاج والتجارة المستدامة والمسؤولة، إلى جانب خيارات الحياة وأنماط الحياة الصديقة للبيئة مثل نهج التخلص من النفايات، أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المناخية والنمو الاقتصادي الشامل،

وإذ تدرك أيضاً بقيادة الحكومات دون الوطنية في التسريع بإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوسيع نطاقها من خلال تنفيذ خطط وإجراءات مناخية محلية وإقليمية، مع إشراك المواطنين والصناعة بفعالية في عملية التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤولين،

وإذ تتوخى إجراء تحولاً شاملاً في تدابير كفاءة استخدام الطاقة والتخفيض العالمي في الاستهلاك، مع الهدف الطموح المتمثل في مضاعفة المعدل السنوي العالمي، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول العام 2030 بطريقة محددة على المستوى الوطني، مع مراعاة اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومختلف الظروف والمسارات والنهج الوطنية الرامية إلى تعزيز مشهد مستدام ومسؤول للطاقة على نطاق عالمي، وإذ تقر بأن التحول العالمي يتيح فرصاً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وي طرح تحديات أمامها، ومن ثم فإنه يتطلب انتقالاً متماسكاً وعادلاً في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني،

وإذ تدرك أهمية التسريع بتطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واعتماد سياسات للانتقال نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك، مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات التخفيف والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، وإذ تشدد على ضرورة إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع وبأسعار معقولة قدر الإمكان،

وإذ تسلط الضوء على أهمية مواجهة التحديات البيئية من خلال الإجراءات والشراكات المناخية الموحدة لحماية الكوكب للأجيال الحالية والقادمة،



1. تشدد على أن ظاهرة الاحتباس الحراري تشكل تحدياً جماعياً يتطلب تعزيز التعاون الدولي والعمليات المتعددة الأطراف تحت رعاية إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، استناداً إلى مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو الذي تم تحديده في المادة 3.1 من الاتفاقية والمادة 2.2 من اتفاق باريس؛ وتؤكد على الحاجة إلى دعم دولي إضافي للبلدان النامية؛

2. تشجع البرلمانات على ضمان الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، وتسريع العمل في هذا العقد الحرج لتحقيق الهدف المتمثل في صافي الانبعاثات الصفرية؛

3. تشدد على أهمية تعزيز مزيج الطاقة النظيفة تماشياً مع مسار الـ 1.5 درجة مئوية، بما في ذلك الطاقة المتجددة والمنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، على جميع المستويات كجزء من تنوع مزيج الطاقة ونظمها، بما يتماشى مع الظروف الوطنية ومع الاعتراف بالحاجة إلى الدعم لتحقيق التحولات العادلة وخاصة بالنسبة للعمال الذين تتأثر وظائفهم بالانتقال من الوقود الأحفوري؛

4. تؤكد الدعم لتعزيز سلاسل الإمداد الموثوقة والمتنوعة والمستدامة والمسؤولة، من أجل التحولات في مجال الطاقة، بما في ذلك المعادن والمواد الحيوية ومن خلال ممارسات الاستعانة بالمصادر المسؤولة والتعاون الدولي؛

5. تؤكد من جديد التزام البرلمانات الثابت، سعياً لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتصدي لتغير المناخ من خلال تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس وهدفه المتعلق بدرجات الحرارة، مما يعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ظل اختلاف المراحل أو الظروف الوطنية؛

6. تشجع البرلمانات على حث حكوماتها على اتخاذ تدابير سياساتية لمكافحة تغير المناخ، وتشجيع الطاقة المتجددة والمنعدمة والمنخفضة الانبعاثات، وتنفيذ مختلف المخططات والمبادرات، بما في ذلك على أساس التقييم العالمي للدورة 28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، وإنشاء أطر تنظيمية لدعم مبادرات الطاقة الصديقة للبيئة لصالح الناس؛

7. تدعو البرلمانات إلى الالتزام الفعال بالعمل المناخي الجماعي لخفض انبعاثات غاز الميثان، وضمن أن:

(أ) تتضمن المساهمات المحددة وطنياً صراحةً تخفيضات في انبعاثات غاز الميثان،

(ب) تعمل المبادرات التشريعية المتخذة في البرلمانات الوطنية للحد من انبعاثات غاز الميثان في قطاعي الطاقة

وإدارة النفايات،

(ج) تعزز أفضل الممارسات في مجال الزراعة، مثل الزراعة المستدامة وتربية الماشية كأنشطة اقتصادية استراتيجية،



(د) تخصص الموارد، بما في ذلك تمويل البحوث وتطوير التكنولوجيا وتنفيذ استراتيجيات خفض انبعاثات الميثان؛

8. تدعو أيضاً البرلمانات إلى رصد ما إذا كانت السياسات الحكومية متوائمة بشكل فعال مع الالتزامات وأهداف خفض الانبعاثات المنصوص عليها في التعهد العالمي لغاز الميثان وهدف التخفيض بنسبة 75% لوكالة الطاقة الدولية؛

9. تدعو كذلك البرلمانات إلى ضمان تركيز التمويل الدولي في السنوات المقبلة على المساعدات والاستثمارات ونشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة للحد من انبعاثات غاز الميثان، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) كشف وإصلاح انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن إنتاج وتوزيع النفط والغاز والفحم، وتحديث المعدات القديمة، والحد من حرق النفايات وتنفيها، وتطبيق ضوابط صارمة على الانبعاثات،

(ب) تنفيذ ممارسات أفضل لإدارة الثروة الحيوانية والسماذ الطبيعي،

(ج) الاستثمار في إدارة النفايات (المنزلية والصناعية)، وكذلك، الحد من النفايات، ومطالبة مكبات النفايات

بالرقابة الصارمة على انبعاثات غاز الميثان، وتحويل النفايات العضوية إلى عمليات تسمين مثل التسميد، واستخراج البروتين وإنتاج الطاقة؛

10. تدرك أن أزمة الطاقة العالمية غير المسبوقة تؤكد الحاجة الملحة إلى تحويل نظم الطاقة بسرعة لتصبح أكثر

أمنًا وموثوقية وقدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق التسريع بالانتقال النظيف والمنصف وبالتكلفة الميسورة والعادلة إلى الطاقة المتجددة والمعتمدة والمنخفضة الانبعاثات؛

11. تشجع الإجراءات والجهود الجماعية الرامية إلى زيادة القدرة على استخدام الطاقة المتجددة ثلاث مرات

على الصعيد العالمي من خلال الأهداف والسياسات القائمة، فضلاً عن إظهار طموح مماثل في ما يتعلق بالتكنولوجيات الأخرى الحالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك في جملة أمور، تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة والنووية، تكنولوجيات التخفيض والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛

12. تشجع البرلمانات علىحث حكوماتها لتلبية التزاماتها الدولية من أجل المساهمة في الجهود المبذولة في

مجال تغيير المناخ على الصعيد العالمي عبر التسريع بوتيرة التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، بما في ذلك



مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات خفض الانبعاثات وإزالتها، وإنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون؛

13. تحث البرلمانات على الضغط على حكوماتها من أجل تهيئة بيئات وشراكات دولية ووطنية وإقليمية ومحلية مواتية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وتطويرها طوعاً وبطريقة متفق عليها بشكل متبادل، والحصول على تمويل منخفض التكلفة، بما في ذلك بناء القدرات والتمويل القائم على المنح والصكوك غير المتعلقة بالديون مع مراعاة الاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة في البلدان النامية؛

14. تحث أيضاً البرلمانات على الضغط على حكوماتها لتخصيص موارد محددة في الموازنة لمبادرات العمل المناخي، مع التركيز على تنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة ومنعدمة ومنخفضة الانبعاثات، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات لتمكين جميع الدول، ولا سيما تلك التي تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية كبيرة والآثار الضارة لتغير المناخ؛

15. تشجع البرلمانات على إنشاء آلية برلمانية تقوم على نحو منهجي، من خلال نهج قائم على الأدلة، برصد التقدم المحرز في التشريعات المتعلقة بالمناخ وتعميم وضع الموازنة المراعية للبيئة في الإجراءات البرلمانية والإبلاغ عنها، لضمان الشفافية والمساءلة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ المتخذة؛

16. تشجع البرلمانات الوطنية على التعاون مع سائر الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن تبادل المعرفة ونقل أفضل الممارسات والسياسات والمعايير والتشريعات التنظيمية المتعلقة بالعمل المناخي من أجل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا النظيفة، وتطويرها؛

17. توصي بأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المؤسسات والمنابر البرلمانية الدولية والبرلمانات الوطنية عن كثب مع الجهات المعنية الدولية بالمناخ، بما في ذلك الهيكل المالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطارها لتكنولوجيا المناخ كوسيلة لتعزيز انكشاف البرلمانات وتوعيتها بمسائل المناخ؛

18. تحث البرلمانات على التعاون مع القطاع العام والخاص لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في الطاقة النظيفة في التكنولوجيات والبنية التحتية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتطويرها، فضلاً عن تشجيع إقامة شراكة أكبر بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحقيق انتقال أكثر تركيزاً على الناس في مجال الطاقة وتنمية قدرة على التكيف مع تغير المناخ للجميع؛



19. تطالب البرلمانات أن تحت حكوماتها للعمل على تيسير حصول البلدان النامية على التمويل المنخفض التكلفة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة والمستدامة القائمة والجديدة والناشئة، ودعم التحولات العادلة والمستدامة في مجال الطاقة؛

20. تدرك دور البرلمانين في زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ وحقيقة أن الأطفال والشباب سيتأثرون بشكل كبير في المستقبل بتغير المناخ، وتدعو الحكومات إلى إشراك الشباب في جميع المفاوضات المتعلقة بالمناخ؛

21. تشجع البرلمانات على ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة في العمل المناخي، بما في ذلك تنفيذ الأهداف المناخية على نحو يراعي المنظور الجندي؛

22. تشيد بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إشراك البرلمانات والبرلمانيين في حملته "برلمانات من أجل الكوكب"، التي تسلط الضوء على أن البرلمانات والبرلمانيين يمكن أن يكونوا عوامل تغيير من خلال المساهمة في ضمان انتقال عادل وشامل ومنصف ومستدام من خلال الجهود الجماعية والفردية والمؤسسية؛

23. تشجع البرلمانات الوطنية على اتخاذ إجراءات مناخية أقوى بتنفيذ أدوات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ، مثل 10 إجراءات من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة، لمواءمة عملها مع مبادرات التشجير، والمشاركة بقدر أكبر في عمليات التعاون الوطني في ما بين البلدان النامية والدعوة إلى وضع خطط عمل وأهداف مناخية أكثر طموحاً تركز على التكيف الذي يركز على الإنسان ويقوده المجتمع المحلي وعلى الانتقال العادل والمنصف للطاقة على جميع المستويات؛

24. تقر بأن العدالة المناخية مستحيلة عندما لا تتم مساءلة الكيانات المسؤولة عن الأضرار المناخية؛

25. تشدد على أهمية النظر في الأضرار المرتبطة بتغير المناخ ضمن آليات التعويض الناشئة عن الأفعال غير المشروعة دولياً والاعتراف بأن الدول الكبرى المصدرة للانبعاثات في الماضي والحاضر والمستقبل تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد؛

26. تسلط الضوء على الحاجة إلى تعريف الإبادة البيئية على أنها أعمال غير قانونية أو وحشية ترتكب مع العلم بوجود احتمال كبير لإلحاق أضرار جسيمة أو واسعة الانتشار أو طويلة الأجل بالبيئة بسبب هذه الأعمال.



- * - أعربت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند عن معارضتهما لنص القرار بالكامل.
- أعربت الصين عن تحفظات بشأن الفقرتين 7 و8 من الديباجة والفقرات 7، و8، و25 من منطوق القرار.
- أعربت تركيا عن تحفظات على الفقرات 24، و25، و26 من منطوق القرار.





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly

Geneva, 23–27 March 2024

Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity

Resolution adopted by consensus by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)*

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the objectives of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the Paris Agreement to strengthen the global response to climate change, as well as the outcomes of the United Nations Climate Change Conferences (COPs), which underline the urgent need for immediate, deep, rapid and sustained reductions in global greenhouse gas emissions across all applicable sectors based on available means of implementation, including through increased use of low-emission and renewable energy, just energy transition partnerships, and other multilevel and cooperative actions in the light of national circumstances,

Recalling also the IPU resolution *Climate change – Let us not cross the line*, adopted at the 139th IPU Assembly in October 2018, the *Parliamentary action plan on climate change* endorsed by the IPU Governing Council at its 198th session in March 2016, and the COP28 Parliamentary Meeting outcome document of December 2023,

Noting the importance of strengthening partnerships between all countries, parliaments, public and private institutions (governmental, non-governmental and inter-parliamentary), and civil society (especially vulnerable groups) to combat climate change, and that without such cooperation to facilitate climate action, the impacts of climate change will be inevitable at all levels,

Recalling the *COP28 UAE Consensus*, which has the potential to become a benchmark for partnerships for climate action by laying out a response to the global stocktake, putting forward a plan to close implementation gaps by 2030, calling on Parties to transition away from fossil fuels in a just, orderly and equitable manner to reach net zero, recognizing the crucial need to scale up adaptation finance, and introducing targets to triple renewable energy capacity globally and double the global rate of energy efficiency improvements by 2030,

Recalling also the ultimate objective of the UNFCCC to achieve stabilization of greenhouse gas concentrations in the atmosphere at a level that would prevent dangerous anthropogenic interference with the climate system,

Considering that the Paris Agreement has established mechanisms and procedures allowing countries to define their nationally determined contributions (NDCs) to reduce greenhouse gas emissions and adapt to the impacts of climate change; *expressing appreciation* that all Parties to the Paris Agreement have communicated NDCs that demonstrate progress towards achieving the Paris Agreement temperature goal; and *noting* that more ambitious mitigation targets in NDCs are needed to reduce emissions rapidly,

E

#IPU148

Noting the launch, during the COP26 meeting in Glasgow, of the Global Methane Pledge, which is based on solid scientific data and contains a commitment to reduce global methane emissions by at least 30% below 2020 levels by 2030,

Noting also that, presently, more than 155 countries have signed the Global Methane Pledge, and *recognizing* that only by drastically reducing methane emissions in the current decade will it be possible to stay on track to avoid the average temperature rise in the atmosphere exceeding the 1.5°C target,

Bearing in mind that, despite making up only 16% of greenhouse gases, methane is responsible for approximately a third of global warming and traps 80 times more heat than carbon dioxide, although it dissipates in the atmosphere within decades, rather than centuries as is the case for carbon dioxide, and *recognizing* both forestry activity, thanks to its vital importance in capturing carbon dioxide, and the production of renewable raw materials for construction, such as wood and its derivatives, as strategic for the sustainable development of countries,

Acknowledging that the right to a clean and healthy environment, including the right to have the environment protected for the benefit of present and future generations, is a fundamental right enshrined in both national and international laws,

Considering that parliaments play a fundamental role in the oversight and control of government policies on environmental matters as well as in budgetary allocations and enacting legislation, monitoring the implementation of corresponding legislation and regulations, and ensuring alignment between national policies and international commitments,

Considering also that many parliamentary initiatives address the need for urgent financing and climate action, including the parliamentary platforms taking shape for climate action against methane emissions,

Acknowledging that reducing carbon emissions is critical in dealing with climate change and mitigating environmental damage, and that renewable energy that does not degrade ecosystems provides a cleaner and more sustainable means to meet energy demand, bringing environmental sustainability and offering the further advantage of being able to provide power to even the most underprivileged people living in the remotest areas,

Acknowledging also that armed conflicts instigated by States or non-States have a considerable impact on the climate, causing the release of significant amounts of carbon dioxide and other greenhouse gases into the atmosphere, leading to the destruction of ecosystems that currently store carbon and absorb and remove greenhouse gases from the atmosphere, and resulting in ecocide,

Acknowledging further that the deployment of renewables in the power, heat and transport sectors is one of the main enablers of keeping the rise in average global temperatures within reach of 1.5°C, that the need to encourage the deployment of renewable energy has increased in recent years, that more cities, regions and countries, both developed and developing, are promoting and adopting policies to deploy renewable energy, and that concrete and easily-measured environmental goals are paramount in this respect,

Emphasizing the need for deep, rapid and sustained reductions in greenhouse gas emissions in line with 1.5°C pathways, as expressed in the decision on the first global stocktake at COP28, by tripling renewable energy capacity globally and doubling the global average annual rate of energy efficiency improvements by 2030 as well as through accelerating zero- and low-emission technologies and transitioning away from fossil fuels in energy systems,

Welcoming the G20 New Delhi Leaders' Declaration, which emphasizes accelerating clean, sustainable, just, affordable and inclusive energy transitions through various pathways, as a means of enabling strong, sustainable, balanced and inclusive growth and achieving climate objectives, and which calls for recognition of the needs, vulnerabilities, priorities and different national circumstances of developing countries and support of strong international and national enabling environments to foster innovation, voluntary and mutually agreed technology transfer, and access to low-cost financing,

Recognizing the need expressed in the decision on the first global stocktake at COP28 for States to contribute to global climate change efforts by accelerating zero- and low-emission technologies, including renewables, nuclear, abatement and removal technologies, and low-carbon hydrogen production,

Recognizing also the importance of the agreement reached at COP27 to provide loss and damage funding for vulnerable countries hit hard by floods, droughts and other climate disasters, and *welcoming* the subsequent operationalization of the global fund for loss and damage at COP28,

Recognizing further the role of developed countries in providing support to and enhancing cooperation with developing countries in transitioning to low-carbon, low-emission economies; *emphasizing* the imperative to significantly scale finance to meet the urgent and evolving needs of developing countries, including access to technology and low-cost financing; *advocating* a collective approach for technology transfer and development, knowledge sharing, and cultivating innovative solutions as crucial to fostering socially just, sustainable and effective progress; and *emphasizing* that every nation is responsible for creating an attractive investment climate that can draw in both domestic and international capital to speed up change,

Noting that developed countries, as the largest contributors to carbon dioxide and greenhouse gas emissions, should bear the greatest responsibility,

Noting also that the world's population is growing at an unprecedented rate and that this has resulted in a dramatic increase in energy demand globally, at a rate likely to be even more rapid than population growth,

Aware that, in an effort to meet this ever-increasing energy demand and address the issue of global warming, breakthrough advances have been made in the design of technologies that can control emissions and harness power from renewable and alternative energy sources, but their costs remain unaffordable to many developing countries,

Recognizing the need to promote and encourage new technologies to scale up integration of battery energy storage systems, aimed at enabling greater integration of variable renewable energy sources and fulfilling the dynamic energy requirements of a growing population,

Encouraging the harmonization of zero- and low-carbon hydrogen standards with the goal of fostering worldwide collaboration, facilitating trade and igniting innovation, which holds the capacity to unlock economies of scale, promote technology transfer and development, expedite the transition towards cleaner energy sources, and reach the full potential of renewable energy,

Welcoming the collaborative initiatives on universal energy access from civil society organizations for increased deployment of green energy technologies to bring energy access, ensure energy security and drive energy transition,

Recognizing the crucial role of grid interconnections, resilient energy infrastructure and regional/cross-border power systems integration in enhancing energy security, fostering economic growth, and facilitating universal energy access for all, in an affordable, reliable and sustainable manner,

Highlighting that climate change impacts individuals and communities differently, with women, youth, the elderly, persons with disabilities, the populations of small island developing States, indigenous groups and communities in vulnerable situations often bearing the brunt of its consequences, and *calling for* coordinated efforts to ensure that actions to address these challenges reflect a comprehensive and equitable approach to climate action, including through the promotion of just transition pathways,

Recognizing that women and girls are uniquely affected by the damaging effects of climate change and that steps should be taken to support women's leadership and decision making in climate change mitigation and adaptation efforts, resilience-building and sustainable natural resource management,

Acknowledging that youth are the most important and dynamic segment of the population in a society, that they are agents of change, entrepreneurs and innovators, and that, through education, science and technology, they are scaling up their efforts and using their skills to accelerate climate action, taking account of their common needs, such as access to quality education to prepare them for the jobs of tomorrow, the availability of decent work, equality among men and women, and a planet that is healthy, clean and sustainable,

Bearing in mind that promoting climate culture and harnessing the perspectives, new ideas and energy of young people constitute vital components in the broader efforts to address key issues affecting people of all ages, such as achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), peace and security, the right to education, health and social protection, gender equality, equal socioeconomic and political opportunities, and fighting climate change,

Acknowledging the importance of investments in sustainable, healthy lifestyles, just and sustainable energy transitions, and accelerating progress with and achievement of the SDGs, especially in developing countries, as well as in the context of the fight to eradicate poverty in all its forms and dimensions,

Recognizing that sustainable and responsible consumption, production and trade, coupled with environmentally friendly life choices and lifestyles such as zero-waste approaches, are key to achieving the SDGs, including climate goals and inclusive economic growth,

Recognizing also the leadership of subnational governments in accelerating and scaling up climate mitigation and adaptation action through the implementation of local and regional climate plans and actions, while effectively engaging citizens and industry in the transformative process towards responsible consumption and production,

Envisaging a comprehensive transformation in energy efficiency measures and global reduction in consumption, with the ambitious target of doubling the global annual rate of energy efficiency improvement by 2030 in a nationally determined manner, taking into account the UNFCCC and Paris Agreement and different national circumstances, pathways and approaches to foster a sustainable and responsible energy landscape on a global scale, and *acknowledging* that the global transition provides opportunities for and poses challenges to sustainable development, economic growth and eradication of poverty, and thus requires a coherent, just transition in different sectors of the national economy,

Recognizing the importance of accelerating the development, transfer, deployment, and dissemination of technologies, and of adopting policies to transition towards zero- and low-emission energy systems, including, inter alia, renewables, nuclear, abatement and removal technologies such as carbon capture and utilization and storage, particularly in hard-to-abate sectors, and *emphasizing* the need to make these technologies available and as affordable as possible to all,

Highlighting the importance of addressing environmental challenges through united climate actions and partnerships to safeguard the planet for present and future generations,

1. *Emphasizes* that global warming is a collective challenge requiring strengthened international cooperation and multilateral processes under the aegis of the UNFCCC framework, based on the principles of equity and common but differentiated responsibilities as outlined in Article 3.1 of the Convention and Article 2.2 of its Paris Agreement; and *underscores* the need for added international support for developing countries;
2. *Encourages* parliaments to ensure a transition away from fossil fuels in energy systems in a just, orderly and equitable manner, accelerating action in this critical decade to achieve the goal of net zero emissions;
3. *Stresses* the importance of enhancing a clean energy mix in line with 1.5°C pathways, including zero- and low-emission and renewable energy, at all levels as part of diversifying energy mixes and systems, in line with national circumstances and recognizing the need for support towards just transitions; particularly for workers whose jobs are affected by the transition away from fossil fuels;

4. *Affirms* support for promoting reliable, diversified, sustainable and responsible supply chains for energy transitions, including for critical minerals and materials through responsible sourcing practices and international cooperation;
5. *Reaffirms* parliaments' steadfast commitment, in pursuit of the objectives of the UNFCCC, to tackle climate change by strengthening the full and effective implementation of the Paris Agreement and its temperature goals, reflecting equity and the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national circumstances;
6. *Encourages* parliaments to urge their respective governments to undertake policy measures to combat climate change, promote renewable, zero- and low-emission energy, implement various schemes and initiatives, including based on the COP28 global stocktake, and establish regulatory frameworks to support green energy initiatives to the benefit of the people;
7. *Calls on* parliaments to actively commit to collective climate action to cut methane emissions, and ensure that:
 - (a) NDCs explicitly include reductions of methane emissions,
 - (b) legislative initiatives in national parliaments reduce methane emissions in the energy and waste management sectors,
 - (c) best practices in agriculture are promoted, such as sustainable agriculture and livestock farming as strategic economic activities,
 - (d) resources are allocated, including funding for research, technology development and implementation of methane emissions reduction strategies;
8. *Also calls on* parliaments to monitor whether government policies are effectively aligned with the commitments and emission reduction goals established in the Global Methane Pledge and the International Energy Agency's 75% reduction goal;
9. *Further calls on* parliaments to ensure that international funding in the coming years focuses on aid, investments and deployment of innovative green technologies to reduce methane emissions, namely by:
 - (a) detecting and repairing methane emissions from oil, gas and coal production and distribution, upgrading obsolete equipment, reducing flaring and venting waste, and applying drastic emissions controls,
 - (b) implementing better livestock and manure management practices,
 - (c) investing in waste management (household and industrial), as well as waste reduction, requiring landfills to strictly control methane emissions, and diverting organic waste to valorization processes such as composting, protein extraction and energy production;
10. *Recognizes* that the unprecedented global energy crisis underlines the urgency to rapidly transform energy systems to be more secure, reliable and resilient, including by accelerating the clean, equitable, affordable and just transition to renewable, zero- and low-emission energy;
11. *Encourages* the collective actions and efforts to triple renewable energy capacity globally through existing targets and policies, as well as to demonstrate similar ambition with respect to other zero- and low-emission technologies, including, inter alia, renewables, nuclear, abatement and removal technologies such as carbon capture and utilization and storage, particularly in hard-to-abate sectors, and low-carbon hydrogen production, in line with national circumstances;
12. *Encourages* parliaments to urge their respective governments to meet their international commitments to contribute to global climate change efforts by accelerating zero- and low-emission technologies, including renewables, nuclear, abatement and removal technologies, and low-carbon hydrogen production;

13. *Urges* parliaments to press their governments to create international, national, regional and local enabling environments and partnerships to foster innovation, voluntary and mutually agreed upon-technology development and transfer, and access to low-cost financing, including capacity-building, grant-based finance and non-debt instruments, taking into account the needs, vulnerabilities, priorities and different national circumstances of developing countries;
14. *Also urges* parliaments to press their governments to allocate specific budgetary resources for climate action initiatives, focusing on the implementation of sustainable, zero- and low-emission development strategies, and to prioritize capacity-building to empower all nations, particularly those facing significant socio-economic challenges and the adverse effects of climate change;
15. *Encourages* parliaments to establish a parliamentary mechanism to systematically monitor and report, through an evidence-based approach, the progress of climate-related legislation and the mainstreaming of green budgeting in parliamentary procedures, to ensure transparency and accountability of the climate actions taken;
16. *Encourages* national parliaments to cooperate with other regional and international parliaments on knowledge exchange and the transfer of best practices, policy standards and legislation regarding climate action for sustainable development and clean technology transfer and development;
17. *Recommends* that the IPU, other inter-parliamentary institutions and platforms, and national parliaments closely engage with relevant international climate stakeholders including the UNFCCC finance architecture and its climate technology framework as a means to strengthen parliamentary exposure and awareness on climate issues;
18. *Urges* parliaments to cooperate with the public and private sectors to create a conducive environment for investing in clean energy technologies and infrastructure, capacity-building and technology transfer and development, as well as to promote greater public-private partnership at the regional and international level, and to deliver a more people-centred energy transition and climate-resilient development for all;
19. *Calls upon* parliaments to urge their governments to work towards facilitating access to low-cost financing for developing countries, for existing as well as new and emerging clean and sustainable energy technologies, and for supporting just and sustainable energy transitions;
20. *Recognizes* the role of parliamentarians in raising awareness of climate change issues and of the fact that children and youth will be significantly affected in the future by climate change, and *calls on* governments to include youth in all climate negotiations;
21. *Encourages* parliaments to ensure the meaningful and equal participation of women in climate action, including gender-responsive implementation of climate goals;
22. *Applauds* the initiative of the IPU to engage parliaments and parliamentarians in its *Parliaments for the Planet* campaign, which highlights that parliaments and parliamentarians can be agents of change by contributing to ensure a just, inclusive, equitable and sustainable transition through collective, individual and institutional efforts;
23. *Encourages* national parliaments to take stronger climate action by implementing the IPU climate change tools, such as the *10 actions for greener parliaments*, to align their work with greening initiatives, to take greater part in NDC processes and to call for more ambitious climate action plans and goals that focus on people-centred and community-led adaptation and a just and equitable energy transition at all levels;

24. *Recognizes* that climate equity is impossible when entities responsible for climate damage are not held accountable;
25. *Emphasizes* the importance of considering climate change-related damages within reparation mechanisms arising from internationally wrongful acts and of acknowledging that major past, present and future large emitters have a great responsibility in this respect;
26. *Highlights* the need to define ecocide as unlawful or wanton acts committed with knowledge that there is a substantial likelihood of severe and either widespread or long-term damage to the environment being caused by those acts.

-
- *- **India** and **Iran (Islamic Republic of)** expressed their opposition to the entire text of the resolution.
 - **China** expressed reservations on preambular paragraphs 7 and 8, and operative paragraphs 7, 8 and 25.
 - **Türkiye** expressed reservations on operative paragraphs 24, 25 and 26.